بيان صحفي

لوكالة فيتش بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت

(٤ ديسمبر ٢٠١٥)

(ترجمة)

أكّدت وكالة فيتش (Fitch Ratings) بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٥ تصنيفها الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام ٢٠١٥ عند المرتبة "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان الصحفي.

المحور الأول – محركات التصنيف الرئيسية:

- أشارت الوكالة إلى أن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت يعكس أوضاعها المالية والخارجية القوية بشكلٍ استثنائي، ويبلغ سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة لدولة الكويت في عام ٢٠١٥ نحو ٤٨ دولارًا للبرميل، وهذا السعر هو الأدنى بين الدول المُصدّرة للنفط المُصنّفة من قِبل الوكالة. ومن المتوقع أن تستمر فوائض المالية العامة والفوائض الخارجية في زيادة تدعيم مصدّات المالية للدولة، ولكن بمعدل أقل من السابق. وأشار البيان إلى أن هناك عوامل تُضعِف من تلك القوة تتمثّل باعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط بشكلٍ كبير، والمخاطر الجيوسياسية، وضعف مؤشرات الحوكمة، وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

- يُشير البيان إلى أن دولة الكويت لديها أصول خارجية وفيرة لتغطية احتياجات الإنفاق العام على المدى المتوسط. وتُقدّر وكالة فيتش صافي الأصول السيادية الخارجية التي تُديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو ٤٧٢ مليار دولار (٣٧٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠١٦/١٥ مقارنةً بنحو ٤٥٦ مليار دولار (٢٩٨% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠١٥/١٤. ومن المتوقع أن تستمر الأصول السيادية الخارجية لدولة الكويت في الارتفاع بسبب عوائد الاستثمار وتحويلات الإيرادات المستمرة. وأشارت الوكالة إلى أن الأصول السيادية الخارجية لدولة الكويت يُمكن استخدامها لتغطية الإنفاق الحكومي لأكثر من ست سنوات، ومن المتوقع أن تحافظ دولة الكويت على نسبة التغطية المشار إليها. ومن المتوقع أن لا يتجاوز الدين الحكومي نحو ٨,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أدنى مستوى بين أقرانها في التصنيف.

- يشير البيان رصيد صندوق الاحتياطي العام من مستواه الذي تقدره الوكالة من نحو ٨٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٥/١٤، وأشار البيان إلى أن صندوق الاحتياطي العام يُستثمَر محليًا، وبموجب القانون يحوّل ما لا يقل عن ١٠% من الإيرادات العامة إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة – ويُستثمَر بشكلٍ كامل في الخارج – إلاّ أنه في كل سنة من السنوات المالية الثلاث الماضية تم تحويل ٢٥% من إجمالي الإيرادات العامة لذلك الصندوق، وفي السنة المالية ٢٠١٦/١٥ ستعود النسبة إلى ١٠%، وتقدر الوكالة أن يستمر صندوق الاحتياطي العام قادر على تغطية إجمالي الإنفاق الحكومي لسنة مالية واحدة على الأقل.

- تتوقع وكالة فيتش أن تُحافظ دولة الكويت على فائض في الموازنة العامة يُقدّر بنحو ١,٨ مليار دينار كويتي (٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠١٦/١٥ باحتساب الدخل من الاستثمار وقبل التحويل إلى صندوق الثروة السيادي مقارنةً بنحو ٨ مليارات دينار في السنة المالية ٢٠١٥/١٤، ويأتي ذلك الانحسار مدفوعًا بتراجع الإيرادات النفطية. ومن المتوقع انخفاض الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى نحو ٥ مليار دولار أمريكي (٤,١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥) بعد أن حقق فوائض كبيرة منذ عام ١٩٩٩. ووفقًا لافتراضات الوكالة حول أسعار النفط، من المتوقع أن تتعافى الموازين المالية والخارجية خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، وستكون تلك التوقعات مرهونة بتعافي الإنفاق الرأسمالي والاقتصاد المحلي.

- استجابةً للتراجع الحاد في الإيرادات العامة، قامت الحكومة الكويتية بإجراء تخفيضات في الإنفاق الجاري وفقًا لميزانية السنة المالية ٢٠١٦/١٥ الصادرة في يوليو من العام الحالي، حيث قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق على السلع والخدمات بنسبة ٥٠٪ على أساس سنوي في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية، كما انخفضت مدفوعات الدعم نتيجةً لانخفاض أسعار النفط، مع بقاء فاتورة الأجور ثابتة. وتتوقع وكالة فيتش ارتفاع الإنفاق الرأسمالي إلى نحو ٢,٢ مليار دينار في السنة المالية ٢٠١٦/١٥ مقارنةً بنحو ١,٨ مليار دينار في السنة المالية ٢٠١٥/١٤.

- أشارت الوكالة إلى أن الحكومة تدرس الإصلاح المالي لتنفيذه في ميزانية السنة المالية ٢٠١٧/١٦، وتشمل تلك الإصلاحات تَبنِّي ضريبة القيمة المضافة وضريبة أرباح الشركات، ووضع سقف للإنفاق العام المتوقع للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ يقل عن مستوياته في السنوات

السابقة، وإصلاحات أخرى تتعلّق بتوحيد الأجور في القطاع العام واحتواء نمو فاتورة الأجور الحكومية. وتخطط الحكومة لإدخال إصلاحات تتعلق برفع الدعم عن البنزين في أوائل عام ٢٠١٦، بعد الرفع الجزئي للدعم عن الديزل والكيروسين في أوائل عام ٢٠١٥.

- تتوقع الوكالة أن يُحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنحو ٠,٨% في عام ٢٠١٥ مقارنةً بتراجع بنحو ١,٦٪ في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يصل النمو إلى نحو ٣,٥% – ٤٪ خلال العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧. كما تتوقع الوكالة أن يُحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نموًا يصل إلى نحو ٢٪ في عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ١,٢% في عام ٢٠١٤، ويتسارع هذا النمو ليصل إلى نحو ٤٪ في السنوات اللاحقة. وأشار البيان إلى أن الإنفاق الرأسمالي سيُساهم بأكثر من نصف النمو المذكور، وأن الاستهلاك سيكون مساهمًا ثابتًا، وسينعكس ذلك في نمو الائتمان الخاص ومعاملات البطاقات.

- أشارت الوكالة إلى أن القطاع النفطي في دولة الكويت يشكّل نحو ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٦٠%–٧٠% من الإيرادات المالية والخارجية، وأن العقود الحكومية تدعم بشكلٍ كبير القطاع الخاص. وتحتل دولة الكويت مرتبة أفضل من نحو ٥٠٪ من جميع الدول في مؤشر الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي ومقاييس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وأشارت الوكالة إلى تزايد الفجوة بين ترتيب دولة الكويت وكل من الدول الإقليمية وأقرانها في التصنيف في تلك المؤشرات. وأشارت الوكالة إلى أنه وبالرغم من ضعف الإطار العام للسياسات الاقتصادية، إلاّ أن الرقابة الحصيفة والصارمة لبنك الكويت المركزي ساهمت في الرسملة الجيدة، والسيولة، والربحية للقطاع المصرفي.

المحور الثاني – حساسية التصنيف:

– أهم العوامل التي يمكن أن تؤثّر سلبًا وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

- الانخفاض المستمر في أسعار النفط يُضعِف المصدّات المالية والخارجية.
- امتداد صدمة جيوسياسية إقليمية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.
- التطورات السياسية المحلية السلبية ينبغي أن تكون أكثر حِدّةً من احتجاجات عام ٢٠١٢ حتى يكون لها تأثيرات سلبية على التصنيف.

- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثّر إيجابًا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

- التحسّن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط، وتعزيز مؤشرات الحوكمة، وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية.

المحور الثالث – الافتراضات الرئيسية

- تتوقع وكالة فيتش أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى نحو ٥٥ دولارًا للبرميل في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على الترتيب، وأن يصل إلى نحو ٦٥ دولارًا للبرميل في عام ٢٠١٧. وتتوقع حفاظ دولة الكويت على معدلات مستقرة للإنتاج النفطي أو ارتفاع تدريجيًا، وذلك تماشيًا مع أقرانها الإقليميين وخطط زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط.

- تفترض الوكالة أن الصراعات الجيوسياسية الإقليمية لن تؤثر على دولة الكويت أو قدرتها على التجارة المباشرة.

- وتفترض الوكالة بأن مجلس الأمة الحالي سيُحافظ على علاقات بنّاءة على نطاق واسع مع الحكومة، وأن عملية انتقال الحكم ستكون على نحوٍ سلس (Smooth)، وأن المشهد السياسي المحلي سيكون مستقرًا.

٥ ديسمبر ٢٠١٥